رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٦ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢١ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

البطالة والمخدرات وانعكاساتها السياسية

Unemployment, drugs and their political repercussions

الباحث احمد شكر محمود

Researcher Ahmed Shukr Mahmoud

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / هيئة البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Scientific Research Authority

Ahmed_shukur71@outlook.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد مشكلة البطالة وانتشار تعاطي المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم، اذ ترتبط هذه الظواهر بشكل وثيق ببعضها البعض. فالبطالة تزيد من احتمالية اللجوء إلى التجارة غير المشروعة كوسيلة للكسب، وبالتالي تزيد من انتشار الجريمة والعنف في المجتمع. ومن ناحية أخرى، تعتبر البطالة عاملاً مساهماً في زيادة نسبة تعاطي المخدرات، حيث يلجأ البعض إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من واقعهم المرير. وتعد هذه الظواهر نقطة ضعف تستغلها الجماعات المتطرفة والمنظمات الإجرامية لجذب الشباب وتجنيدهم في أنشطتها، لذا يجب على الحكومات والمجتمعات العمل بجد للتصدي لهذه المشكلات بشكل فعال من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتوعية الشباب بأخطار تعاطي المخدرات، إذ إن عدم مواجهة هذه الأمور بجدية قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: "البطالة"، "المخدرات"، "الجريمة"، "الاستقرار السياسي"، "الاستقرار الاجتماعي"

Abstract

The issue of unemployment and the prevalence of drug abuse are among the most prominent challenges facing societies today, as these phenomena are closely interlinked. Unemployment increases the likelihood of resorting to illegal trade as a means of income, thereby contributing to the spread of crime and violence in society. On the other hand, unemployment is a contributing factor to the increase in drug abuse, as some individuals turn to drugs as a means of escaping their harsh reality. These phenomena are exploited by extremist groups and criminal organizations to recruit and exploit youth in their activities. Therefore, governments and societies must work diligently to address these issues effectively by providing sustainable employment opportunities and raising awareness among youth about the dangers of drug abuse. Failure to address these issues seriously may lead to the deterioration of political and economic conditions in societies.

Keywords: unemployment, drugs, crime, political stability, social stability

المقدمة:

البطالة من المشكلات الخطيرة التي تُهدد استقرار أي مجتمع تدخل له، وتعد البطالة مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى، كما أنّها تُسبب المشاكل السياسية والاجتماعية والنفسية للأفراد، وتعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر قدرةً على الإنتاج والعمل، ولكن عندما تنتشر البطالة بينهم فإنها تؤدي للكثير من المشاكل، ويطلق مصطلح البطالة على فئّة الشباب العاطلين عن العمل، الذين يفتقدون لوجودِ أي وظيفة تُغنيهم وتشغلُ قدراتهم، مع ضرورية استمراريّة البحث للاندماج في نطاق القوى العاملة الفعّالة في مُجتمعاتهم، ويتم استثناء مصطلح

البطالة الأفراد المرضى الذين لا يستطيعون القيام بالأعمال سواء كان العجز جزئيًا أو كليًا، ويتضمن التعريف كل الأفراد من الذكور والإناث، ويقسم الاقتصاديون البطالة إلى عدة فئات، منها البطالة الطوعية والبطالة غير الطوعية، حيث تحدث البطالة الطوعية عندما يترك الشخص وظيفته بإرادته بحثًا عن عمل آخر، وتكون غير طوعية عندما يتم فصل الشخص من عمله وعليه البحث عن وظيفة أخرى وبالتالي فالبطالة تلعب دورا كبيرا في زج الأفراد وقوعهم في براثن المخدرات والإدمان[١].

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ظاهرة إدمان المخدرات والتي تعد من أخطر المشكلات التي تشغل تفكير المسؤولين في جميع أنحاء العالم، وخاصة العالم الإسلامي. ويوم اثر يوم يستفحل خطر الإدمان، لأنه يزداد كل يوم مع انخفاض معدل سن الإدمان ودخول فئات عمرية جديدة من الصبية والشباب صغيري العمر من طلاب المدارس وتلاميذ الجامعات ولا سيما أن هذه الظروف القاسية تأثرت بعامل مهم جدا يفتك بالمجتمع وهو البطالة فغياب الأعمال والوظائف للشباب والأجيال التي امتلكت قدرات دراسية أو اكتسبت مهارات يدوية ولا تتوفر لهذه القدرات البشرية فرصـ عمل تمكنهم من أشغال اغلب أوقاتهم وعدم ترك وقت فراغ يتسرب من خلاله ضعيفي الأنفس للعزف على أوتار نفوسهم الفتية التي تحاول أن تخوض تجربة جديدة يعتقدون أنها تحلق بهم في عوالم مزيفة وهذا ما دفعهم الى الوقوع في فخ المخدرات. كذلك نتناول ظاهرة البطالة وانتشار وتفشي المخدرات وهي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة والتي تحتل مكانا بارزاً في معظم الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهم المشاكل التي يتناولها المختصون في التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي اذ طرحت العديد من المفاهيم المتعلقة بهاتين الظاهرتين بهدف دراستهما ووضع المعالجات المناسبة للتقليل من مخاطرهما وآثارهما المجتمعية على الدولة.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في معرفة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع على أثار انتشار وتفشي البطالة والمخدرات في جسد الاقتصاد العراقي وما هي الظروف المحيطة بها من أسباب وأثار سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي الى ضعف القدرة على توليد فرص العمل وقلة مستويات الإنتاج وضعف الإدارة مما يودي الى استفحال انتشار المخدرات والبطالة بين الشباب والفئات الأخرى[٢].

فرضيات البحث: في ضوء هدف الدراسة ومشكلتها نجد أن انعدام التنسيق فيما بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل والتنمية الى جانب عدم استقرار البلاد امنيا وسياسيا واقتصاديا وتفشي انتشار المخدرات بين فئات المجتمع أدى الى زيادة معدلات انتشار المخدرات والبطالة بمختلف الأنواع مما تسبب بأثار سلبية على الاقتصاد ومستوى معيشة الفرد[٣].

منهجية البحث: تم الاعتماد أسلوب التحليل والاستقراء السياسي والاقتصادي ومدا ارتباطها بالمجتمع العراقي كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي النضري الاستنتاجي والذي يتطلب تحليلا كيفيا وليس كميا واستخدام البيانات كقاعدة أساسية للبحث في سيكولوجية البطالة والمخدرات ومدى ارتباطها وتأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات ومعلومات تم الحصول عليها من شبكة الأنترنت ناهيك عن المصادر والدراسات والبحوث التي تم الحصول عليها من المكتبة[٤].

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى محورين وفق ما يلي: –

المحور الأول: – البطالة والمخدرات

البطالـة والمخدرات

أن من اهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي في العراق هو تظافر الجهود من اجل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة والقضاء على البطالة وانتشار المخدرات وعلى وفق تفصيلات تحددها السياسة التنموية نفسها، والتي تعكس بدورها قدرة تلك السياسات للقضاء على ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشار البطالة[٥].

أولا: – البطالة وانعكاساتها السياسية

أ– البطالـة والسياسية، أنواع البطالة، أسباب البطالة.

البطالة والسياسة: –

أن مشكلة البطالة تعرف بأنها عبارة عن عدم شَغل فرصة عمل أو وظيفة ملائمة بالرغم من توفر الأيدي العاملة القادرة على العمل والأهلية، ومع استنزاف جميع السبل المتوفرة للبحث عن وظيفة تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، والبطالة لا يقتصر مفهومها كما هو الحال في المعنى اللغوي لها على عدم وفرة الوظائف فحسب؛ بل أنها أيضًا وفرة في الأيدي العاملة الممكنة والمدربة والمؤهلة مع غياب فرص العمل الملائمة لهذه الشريحة تمامًا، مما يخلق ظاهرة اجتماعية وهي البطالة بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ما تقدّم، عرّفت البعض من الجهات مصطلح البطالة هو عدم كفاية عدد الوظائف الشاغرة مع أعداد الأشخاص الباحثين عن العمل، ويمكن القول بأن الشخص العاطل عن العمل في حال كان قادرًا عن العمل ويُدرج ضمن شريحة القوى العاملة التي لها القدرة على العطاء والإنتاج، ولكن لا تتوفر لديهم أي فرصة لتفجير طاقاتهم الكامنة من الإنتاج والعطاء، ولا بد من الإشارة إلى أنه يستثنى من هذا الوصف كل من المتقاعدين والصغار والعاجزين عن العمل جسديًا، أما بقية الفئات فهي مؤهلة بغض النظر عن الوظيفة[٦].

لقد مضى الزمن متواترا ولم يفلح العراق بموارده المتنوعة في تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة كما اخفق النظام السابق في تحقيق أية تنمية حقيقية بل اتكل الاقتصاد بأجمعه على وسادة البترول التي شكلت إيرادات الخزينة المالية للعراق بنسبة ٩٥% تقريبا من أجمالي الصادرات حيث تسبب في ترهل القطاع العام بالموظفين وضل القطاع الخاص مستندا على بعض الصناعات التقليدية وواكب هذا كلة توافد الخريجين الشباب من الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية فقد ترك ذلك كلة بصماته على شباب العراق مما أدى الى ضهور اثأر مدمرة في الشباب بسبب تفاقم البطالة ناهيك عن الحروب المدمرة التي خاضها العراق كان وقودها شباب العراق انفسهم[٧].

أنواع البطالة: – تنشطر أنواع البطالة في المجتمعات إلى عدةِ أنواع، وهي: –

١–**البطالـة المقنعـة:** – وهي تعرف بأنها تلك الحالة التي يصبح فيها عدد الأيدي العاملة فائضاً عن حاجة المجتمع بشكلٍ كبير إلى حدِ التراكم، ويترتب على ذلك انعدام الإنتاج، وتوصف بأنها وجود أعداد زائدة عن حاجة المجتمع أو منشأة ما دون إنتاج يناسب الأيدي العاملة، ويسود غالبًا في المؤسسات العامة في الدول النامية (دول العالم الثالث) وقصد هنا الحالة التي يكون فيها العمال لديهم وظيفة ولا يستغلون كامل طاقاتهم فيها أو انهم لا يعملون في وظائف بمستوى ما يملكون من مهارات[٨].

٢-**البطالة الهيكلية:** - أن هذا النوع يظهر على هامش حدوث تغييرات هيكلية في نواحي عدةٍ، على رأسها (الاقتصاد القومي) الذي يترك أثرًا فادحا في قطاعات القوة العاملة والأعمال وتحدث البطالة الهيكلية بسبب اثنان من العوامل الرئيسية وهما العامل الجغرافي الذي يبين مدى توافر الوظائف في الأماكن صعبة الوصول وعامل التباين بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة وتحدها صعوبة الحصول على تأشيرة العمل في عند عدم توافر فرص العمل محليا[٩].

٣-**البطالة المؤسسية:** - تظهر بسبب العديد من العوامل المؤسساتية والحوافز طويلة الأجل في اقتصاد الدول حيث تكون متأثرة بالسياسات التي تفرضها الدولة والحكومات مثلا ارتفاع الحد الأدنى لمبالغ الأجور وسن قوانين الترخيص المهني التي تحد وتقيد من عمل الشركات وكذلك من الممكن أن ترتبط بظواهر سوق العمل مثل الجور التي تعتمد على الخبرة والكفاءة[١٠].

٤-**البطالة الموسمية:** - وهي حالة يفتقر فيها العامل للوظيفة في موسم ما وينتظر قدومها في موسم محدد خلال السنة، ويشيع انتشار مثل هذا النوع غالبًا في العمل الزراعي، ومنها العمل في قطف المحاصيل الزراعية الموسمية والزيتون وهي تسبب معاناة القوى العاملة مواقيت محددة من العام وهذا بسبب قلة الطلب على العمالة وما ينتج عنة من سلبيات[١١].

شكل رقم (١) انواع البطالة

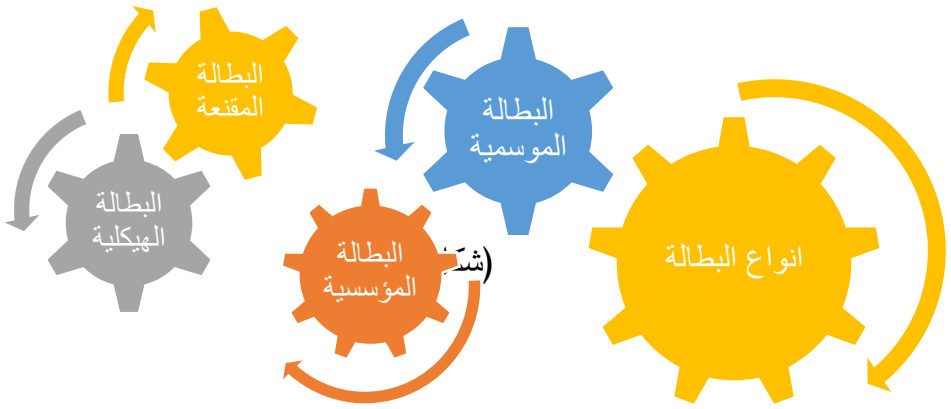

أسباب البطالة:

لابد من الوقوف على أسباب البطالة فهي من اخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات لكونها تشكل عامل يهدد الاقتصاد والمجتمع من الناحية الثقافية والأخلاقية ويترتب على ظهور مشكلة البطالة مجموعة من الأسباب والعوامل، وهي[١٢]:

١-**أسباب اجتماعية وثقافية:** - أن ثقافة العيب تركت أثرًا سالبا عميقًا في المجتمعات ترتب عليه ارتفاع وتيرة أعداد الأفراد العاطلين عن العمل، كما ساهمت بعض العوامل الاجتماعية أيضًا إلى تفاقم المشكلة، ومن أبرز هذه المشاكل ارتفاع معدلات السكان التي تزيد من تدني أعداد المناصب الشاغرة نسبةً لأعداد السكان، كما أن المجتمعات تكون عاجزة عن الإتيان بأفكار جديدة للمشاريع وإقامتها[١٣].

٢- **أسباب سياسية:** - الأسباب السياسية هي الأكثر بروزًا في الأزمات والحروب التي تكابد منها الدول، فيصبح قطاع الأعمال عاجزا بشكل كامل أو جزئي، كما يساهم غياب الإنماء السياسية إلى التأثير في ذلك أيضًا مما يحول دون قدرة الحكومات والدول المتضررة على تقديم الدعم الى قطاع الأعمال ناهيك عن انعدام التنمية السياسية وبالتالي تؤثر على تطوير الوضع الاقتصادي[١٤].

٣-**أسباب اقتصادية:** - الدول تعجز عن تنمية قطاع الأعمال وتنميته، وعدم تحقيق التناسب بين أعداد الفرص المتاحة والمؤهلين وغيرها الكثير حيث عدم قدرة الدول والحكومات على تطوير مجالات الأعمال تساهم في تقليص فرص العمل المتاحة وينتج عنة لاحقا عدم التكافؤ بين عدد الفرص وعدد المؤهلين[١٥].

شكل رقم (٢) اسباب البطالة

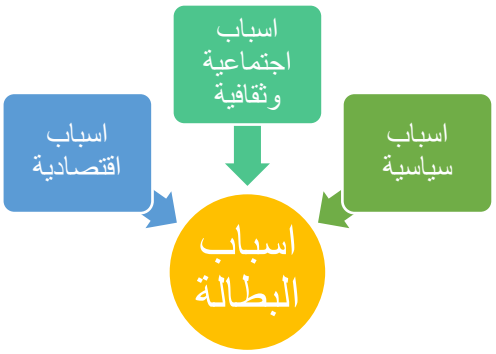

ب- البطالة في العراق، اثأر البطالة وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية،

البطالة في العراق: -

أن موضوع البطالة وأسلوب معالجتها يشكل أهمية أساسية في تنمية وأعمار العراق في المرحلة الراهنة بسبب العلاقة العضوية ما بين المناهج التنموية والاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتمثل بتنمية الموارد والطاقات البشرية بما في ذلك تهيئة الوسائل الكفيلة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمة والسكن وغيرها من المهمات التي تهدف الى تنمية وتطوير قابليات الأفراد[١٦].

أثار البطالة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية: -

يترتب على البطالة آثار كثيرة تعود بالضرر على الفرد والمجتمع في آنٍ واحد، ومن أهمها[١٧]: -

١- تهديد استقرار وأمن المجتمعات.

٢- تفشي الجريمة والمشاكل في المجتمعات، وخاصةً القتل والسرقة والسطو المسلح بداعي السرقة.

٣- المساواة تكاد تكون معدومة في توزيع الدخل والثروة. وظهور طبقات معدمة وفقيرة بشكلٍ كبير.

٤- تتولد المشاعر البغيضة مثل الحرمان والقهر والبغضاء ما بين أبناء أفراد المجتمع الواحد.

٥- الانتماء من الأفراد يتراجع تجاه دولتهم.

٦- أعداد حالات الاكتئاب ازدادت وجلد الذات والحقد في المجتمع أيضا.

٧- تزايد هجرة العقول إلى خارج البلاد.

حلول مشكلة البطالة: -

يمكن علاج ظاهرة البطالة بعدةِ طرق، ومنها[١٨]:

١- لابد من تنمية قطاع الأعمال العامة من قِبل الحكومات والدول، ويكون ذلك على الصعيد الفني والبشري.

٢- المباشرة بإصلاحات البرامج والتخلص من فساد المجتمعات.

٣- الحد من الضرائب الواجب دفعها على المنشآت وفي المجتمعات، ويسهم ذلك في تشجيع الاستثمار، وهذا يؤدي الى توفير فرص جديدة للعمل.

٤- تسهيل أنشاء المشاريع وتمويل القروض الصغيرة.

٥- إقامة علاقات تعاون مع دول الجوار على الصعيد الاقتصادي وتسهيل إجراءات العمل.

٦- مواكبة أخر التطورات في الجانب التكنولوجي والعلمي والاهتمام بتخريج كوكبة من الأجيال المؤهلة لملاحقة التطورات والأفكار الحديثة.

ثانياً: - المخدرات وانعكاساتها السياسية

أ-المخدرات والسياسة، تعريف المخدرات، أنواع المخدرات ومراحل إدمان المخدرات.

المخدرات والسياسة: - أن ظاهرة الإدمان على المخدرات تعد من أعقد المشاكل التي واجهتها المجتمعات في هذا الزمن المعاصر، حيث نالت هذه الظاهرة اهتمام الكثير من الهيئات العالمية والإقليمية والعديد من الباحثين في هذا المجال على المستوى الدولي والمحلي لمحاولة الوصول إلى حلول للحد منها والسيطرة عليها ،أن مشكلة المخدرات تمس حالة المدمن الذاتية والإنسانية والاجتماعية من جميع النواحي لكونها تمس علاقتهم بأنفسهم من حيث توجيه أهدافهم واهتماماتهم وهي تم صلتهم بأفراد عوائلهم لهذا سوف نتطرق الى أنواع المخدرات وأسبابها والإدمان على هذه المخدرات وأثارها السياسية والاجتماعية[١٩]

تعريف المخدرات: - هي كل مادة طبيعية كانت أو مركبات مستحضرة في المصانع والتي من شأنها أن تم استعمالها في غير الأغراض الطبية المصرحة قانونا والتي تؤدي الى التعود عليها أو إدمانها والذي من شأنه أن يضر بالصحة الجسمية والحالة النفسية على أفراد المجتمع والتي تؤثر على العقل بشكل جزئي أو كلي سواء كانت مصنعة أو طبيعية تجعل من المتعاطي غير قادر على ادراك ما يفعله ونبين تفاصيل اكثر في أدناه[٢٠]: -

١- **تعريف كلمة مخدر:** - تعرف كلمة مخدر لغويا: بانها كل ما يحجب العقل أو يؤدي الى تغييبه.

٢- **تعرف المخدرات علميا:** - وهي عبارة عن مركبات كيميائية لها تأثير بايولوجي مختلف على الكائنات الحيّة والبشر، ولها مختلف الاستخدامات في المجال الطبي كعلاج فتُستخدم كمواد للتطبيب، والوقاية من بعض الأمراض، أو تحديد نوع المرض، كما أنّها تدعم النّشاط الجسدي والعقليّ، ولكن ذلك باستخدامها لفترات محددة.

٣- **تعرف المخدرات قانونيا:** - وهي المواد التي تؤدي الى الإدمان وتعمل على تحطيم الجهاز العصبي، ويمنع زراعتها وصنعها إلّا لغايات قانونية ولا تُستعمل إلّا من خلال ترخيص خاص.

٤- **تعرف المخدرات شرعيا:** – وهي المواد المفطرة التي تذهب العقل والحواس، دون أن يصل ذلك المتعاطي الى السرور والنشوة، أمّا إذا حدثت النّشوة فإنّها تصبح من المُسكرات.

أنواع المخدرات ومراحل إدمان المخدرات: –

تقسم المخدرات من حيث التأثير بالمجموعات فلكل مجموعة تأثيراتها المتشابهة على الأفراد المدمنين والمتعاطين والمدمنين حيث تسبب مشكلات متنوعة تشمل مشاكل نفسية وجسدية واجتماعية واقتصادية وسياسية وتصنف المخدرات الى عدة أقسام رئيسية[٢١]: –

١. **تقسيم المخدرات:** تقسم المخدرات الى : –

أ- مخدرات طبيعية ومنها الحشيش والأفيون والتبغ والبانجو.

ب- مخدرات صناعية وهي التي يتم استخراجها من بعض النباتات مثل الهيروين والمورفين.

٢. **أنواع المخدرات:** –

أ- **المخدرات المسكنات الأفيونية:** – وهي تشمل كل مشتقات مخدرات الأفيون بكل أشكاله المتنوعة على سبيل المثال المورفين والهيروين.

ب- **المخدرات المسكنة غير الأفيونية:** – وهي المشروبات الكحولية بكل أنواعها.

ت- **المخدرات المنبهة:** – مثالا على ذلك مخدر الكوكايين والحشيش والبانجو.

ث- **المخدرات المهلوسة:** – مثالا على ذلك التزام دول والاكستاسي والعديد من الأنواع الأخرى.

٣. **مراحل إدمان المخدرات:** –

يعتبر الإدمان سلبيا بكل حالاته، فهو عبارة عن استنزاف للجسم والنفس والروح، والشبان عبارة عن مكون حيوي في المجتمع لا غنى عنه، وحين يدخل الشبان لدائرة الإدمان فإنه بذلك يكون مفتقرا الى مقومات الحياة الكريمة التي يلزم أن يعيشها، وبهذا يجب علينا أن نكون في غاية الوعي حتى نستطيع التقدم، فالإدمان عدو متربص يقضي على من يصيبه ولا يتركه بسهولة.

٤. **المخدرات في القانون:** – المخدرات مركبات ومواد ممنوعة في القانون المحلي والدولي وقانونا كل من بحوزته المخدرات سواء كان اتجار أو تعاطى فهو مجرم قانونيا كما يمنع منعا باتا حيازتها وتداولها للوقاية من خطر المخدرات، والحرص على إشغال أوقات فراغ الشبان، وتوفير فرص عمل وألحد من البطالة.

ب- المخدرات في العراق، أضرار المخدرات الاقتصادية، أضرار المخدرات على المجتمع والشباب.

المخدرات في العراق: –

بعد انتشار ظاهرة تجارة المخدرات وتداولها وتعاطيها في العراق بين طبقة الشباب خاصة، ثمة مساع يبذلها مجلس النواب العراقي متعاون مع السلطة التنفيذية للحد من انتشار الظاهرة من خلال استحداث هيئة عليا مرتبطة بمجلس الوزراء، وإجراء تعديلات على قوانين مكافحة المخدرات، وبينما تحول العراق من ممر للمخدرات إلى متداول ومستهلك في السنوات الأخيرة، وحسب المتخصصين، فإن تعاطي وتجارة المخدرات في البلاد وصلت إلى آفاق غير مسبوقة تفتك بجسد المجتمع، الأمر الذي دعا مجلس النواب العراقي إلى التحرك للحد من هذه الظاهرة من خلال تشديد العقوبات وتعمل لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي على نحو متواصل مع

الحكومة لاستحداث هيئة لمكافحة المخدرات ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة، إن الجرائم الإلكترونية والمخدرات أصبحت أسلحة خطيرة وفتاكة أثرت تأثيرا كبيرا في المجتمع[٢٢].

وتوزع المخدرات وتباع وتنتشر في المناطق المحرومة والفقيرة في العاصمة بغداد وباقي المحافظات الأخرى وبالخصوص الجنوبية منها، ولا توجد إحصائيات رسمية منشورة لعدد المتعاطين للمخدرات في البلاد، ولكن وحسب المسؤولين الأمنيين فإنها تنتشر بين طبقة الشباب ومن كلا الجنسين[٢٣]. وحسب عضو المفوضية السابق الأستاذ علي البياتي (مفوضية حقوق الإنسان العراقية)، إن الأعداد المعلنة بشكل رسمي للعام الماضي (٢٠٢٢) تمثلت باعتقال (١٤) ألف شخص بين المتعاطين والمتاجرين، بينهم ٥٠٠ من الأحداث والنساء، حيث تقوم العصابات المختصة باتجار المخدرات باستغلالهم لهدف الترويج والنقل، أما الجزيرة نت في حديث لها، عن البياتي، أن انتشار المخدرات أكثر في المدن والمناطق الفقيرة والتي تعاني نسب عالية من البطالة، حيث تصل نسب التعاطي بين فئة الشباب في الأحياء الأكثر فقرا إلى ٧٠%. وأوعزت أن استفحال انتشار المخدرات أدى إلى غياب حلول معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وقلة الوعي، وكذلك إلى عدم وجود تقنيات حديثة للكشف عن المخدرات في المناطق الحدودية، وتورط جهات سياسية ومجاميع مسلحة، وغياب مراكز التأهيل في العراق، وعن سبل علاج الظاهرة، أن على الدولة تخفيف العقوبات عن المتعاطين في ظل ازدياد الأزمات مع عدم وجود حلول ناجحة وسريعة، وتوفير عدة مراكز تختص بالتأهيل وعلاج المتعاطين، مع وضع برنامج زمني حقيقي لدراسة ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الوعي والثقافة والتعليم في الجامعات، والمدراس والمنصات الدينية، والفنية والثقافية. كما حث على التشدد في العقوبات على تجار المخدرات وتطوير إمكانات الكشف المبكر وعدم السماح لهؤلاء التجار بالإفلات من العقاب والقانون مع السعي لتعاون إقليمي ودولي في الملف، والسعي لكشف الشبكات الخارجية والداخلية والجهات المستفيدة السياسية، أو الحزبية، أو أصحاب رؤوس الأموال، أو المتعاونين في الترويج للمخدرات[٢٤].

أضرار المخدرات الاقتصادية: –

هناك العديد من الأضرار الاقتصادية التي تنتج عن انتشار المخدرات وتفاقم الإدمان في المجتمع ونود أن نبين جزء منها في أدناه[٢٥]: –

١. ضياع الموارد للأسرة واستنزاف أموالها.
٢. خمول وضعف الشباب ما يؤدي لانخفاض الإنتاج وبالتالي يضر بالمصالح الاقتصادية للوطن فأن سلامة الاقتصاد تتطلب شباب واعي ومثقف متنبه لكل ما يدور من حوله قادرا على الإنتاج والعمل لا شباب هزيل تستعبده المواد المخدرة.
٣. أن ما يستنزف الدولة اقتصاديا هو الإدمان، حيث يزيد من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية لرعاية هؤلاء المدمنين وذلك لإنشاء مصحات مختصة لعلاج الإدمان، ومكافحة المروجين لتلك المواد المخدرة، وغيرها من التكاليف التي تتكفل بها الدولة بسبب تلك المخدرات البغيضة.
٤. تم إنفاق مبالغ كبيرة من دخل الأسرة التي يتعاطى واحد من أفرادها نوعا من أنواع المخدرات، وهذا الأنفاق على تلك المخدرات يسبب نقص في دخل الأسرة المتاح للصرف على الخدمات والسلع الأخرى المشروعة

والتي يقوم بإنتاجها قطاع الإنتاج للدولة والتي تؤثر سلبا بالاقتصاد القومي، وقد يؤدي استنزاف مال الأسر على المواد المخدرة بدلا أن يصرف على مشروعات الإنتاج في الدولة إلى حالة من الكساد واضحة في الاقتصاد القومي للدولة.

٥. أما البلاد التي يتم فيها زراعة تلك المخدرات فأنها تتعرض لخسارة الأراضي التي تزرع فيها هذه المواد الممنوعة بدلا من أن يتم استغلالها في زراعة كافة المحاصيل التي يحتاجها المواطنين في هذه الدول والتي تعود علي الدولة بالنفع.

٦. أما البلاد المستهلكة لتلك المواد المخدرة والمهربة الهيا يعني لها هذا التهريب صرف وإنفاق وإضاعة مبالغ كبيرة يتم صرفها على هذا التهريب المخالف للقانون والغير مشروع بدلا من استغلال هذه المبالغ في استيراد المواد التي تنفع المجتمع ويستفيد منها.

٧. المخدرات سبب رئيسي في عمليات غسيل الأموال.

٨. انحصار الأموال بيد فئات معينة نتيجة الاتجار بالمخدرات مما يجعلهم قادرين على التاثير في أنظمة الحكم وقد يصلون الى مراكز حساسة

٩. يؤدي تعاطي المخدرات على الثراء غير المشروع للمهربين والمروجين مقابل ضعف اقتصاد الدولة وزيادة الفروقات الاجتماعية.

١٠. يؤثر تعاطي المخدرات على الوضع الاقتصادي بسبب كثرة التهريب وهجرة العملة بدون عوائد أو فائدة كما تقلل الإنتاج وينخفض مستوى الدخل للفرد.

١١. تفشي البطالة والفقر في المجتمع بسبب انفاق نسبة كبيرة من الدخل في شراء المخدرات.

أضرار المخدرات على المجتمع والشباب: -

١-**ظاهرة انتشار الإدمان:-** يعد الإدمان في أي من المجتمعات نذير شؤم كبير فهو يتسبب في زيادة معدلات السرقة وقلة الإنتاج وانتشار الجرائم بشكل واسع جدا حيث يلجأ اغلب المدمنين في محاولاتهم الحصول على الأموال المطلوبة لشراء هذه المخدرات ومن اجل ذلك يوافق المدمنين على القيام بأي عمل يطلب منهم ضاربين الحائط بكل القيم والمثل التي تربوا عليها في السابق لذلك وجب على الدولة والمجتمع القيام بدور مهم من خلال نشر حملات التثقيف والتوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد ومجتمعات الدولة بصفة عامة من خلال عقد ندوات تثقيفية بالجامعات والمجتمعات المدنية والمدارس الإعدادية والثانوية وأماكن التجمعات الشبابية وفي الأندية الرياضية وذلك حتى نستطيع الحفاظ على الشباب الذي يعد شريان الحياة والقلب النابض للوطن ومصدر فخره لان الدول تبنى بسواعد الشباب وتنهض الشعوب على أكتافهم وتصل إلى أهدافها، وقانا الله وإياكم من إدمان المواد المخدرة وحفظ بلادنا الغالية من الإدمان والمخدرات والتعاطي. كما نجد أن علم الاجتماع السياسي لم يترك مثل هذه الحالات دون أن يلتفت الهيا عن طريق دراسة مجتمع الدولة القومية فحسب، بل اهتم بدراسة التجمعات البشرية وكذلك التركيز على دراسة مؤسسات الدولة في النظام السياسي وتشكيلاته وبالتالي نجد أن الدولة القومية هي مجتمع كامل يسيطر على كل المجتمعات الأخرى[٢٦]. وهنا نجد أن مفهوم المجتمع يرتبط بمفهوم الدولة الوطنية ذات الصبغة السياسية والتي ترتبط بالرقعة الجغرافية وما يترتب عليها من اطر اقتصادية

وثقافية واجتماعية تؤثر على المجتمع الذي تحت رعاية هذه الدولة كما يتميز أفراد المجتمع في كونهم يتشاركون في المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم المتشابهة بل يتعدى ذلك الى ثقافتهم الغذائية وما تحمله من تشابه لذا نجد أن غالبا ما تدعم هذه المجتمعات التلاحم والانسجام بين أعضاءها وذلك في الأغلب تتضمن هذه المجتمعات تنوع في القيم والثقافات وهذا يشكل معيار أو قيمة معيارية إيجابية لكون هذا التنوع هدفة الخير المشترك الذي يطال المجتمع سواء على مستوى الجماعة أو الأفراد[٢٧].

٢- **دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات:** – تلعب الأسرة دورا مهما في الحد من تعاطي المخدرات من خلال تفعيل الجانب الرقابي على أفراد الأسرة والإبلاغ عن أي حالات تعاطي والتعامل معها وفق الطرق العلمية والطبية والقانونية وكما يلي[٢٨]: –

١. يجب أن تتسم الأسرة بروح المحبة والمودّة والألفة والحنان، وتعامل الأطفال معاملة طيبة دافئة، والابتعاد عن العنف الأسري والقسوة في التربية لأن الإيذاء والعنف ولو لفظيا للأطفال في مقتبل أعمارهم (منذ الصغر) يعمل على قتل شخصيتهم وأضعافهم.
٢. لا بد للأبوين أن يكونا قدوة حسنة ومثال يقتدى به لأبنائهم في كل شيء، والانتباه الى أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا كافة المسؤوليات والتي لابد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الاجتماعية والشخصية، فمثلا الأب المدخن يجب أن يكون إيجابيا ويعترف انه مسؤول عن أسرة وأبناء هو من يمدهم بالقوة ولابد أن يقلع عن التدخين، أو في أضعف الحالات لا يفعل ذلك أمام أسرته وأبنائه.
٣. يتوجب على رب الأسرة أن يتمتع بالوعي اللازم للتعامل مع أبنائه خاصة في مرحلة المراهقة والاهتمام بهم واحتوائهم بشكل يغنيهم عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام من خارج الأسرة ومرافقة أصحاب السوء.
٤. على الأسرة أن تلعب دورا في تربية أبنائها على الأخلاق والمبادئ الدينية والقيم منذ الطفولة وحثهم على تقوى الله وطاعته.
٥. منح الأبناء الثقة من خلال مشاركتهم في فترات عمرية مبكرة في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد يتمتعون بشخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل مجتمعهم الصغير، حتى تتكون شخصيتهم ويكون لهم دور في المجتمع الخارجي.
٦. يتوجب على الأسرة الملاحظة والمتابعة الدائمة لسلوك أبنائها وأي تغيير يبدي عليهم، والوعي بأعراض التعاطي والإدمان وملاحظة أي علامة تظهر على أحد أبناء الأسرة من تلك الأعراض، وأجراء ما يلزم فورا فكلما تم استيعاب المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أسرع وأكبر.
٧. على الأسرة المتابعة الدائمة لأصدقاء الأبناء والتعرف عليهم، ولابد من التدخل في اختيار الأبناء للأصدقاء وبشكل غير مباشر فلا يوجد أخطر من صديق السوء فهو سببا للفساد بكل صورة وأوجهه.

المحور الثاني: – البطالة والمخدرات واثرها على الاستقرار السياسي

أولا: – البطالة والمخدرات واثرها على الاستقرار السياسي: –

أن عدم تفشي انتشار البطالة والمخدرات له دورا مهما في الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد ويزيد من فرص التقدم وتحقيق التوازن في حياة المجتمع كما أن الظروف التي مر بها العراق من الحرب مع ايران والى حرب

الخليج ولغاية الاحتلال الأمريكي أدت الى عسكرة المجتمع واستخدام الطاقات العاملة في الأعمال الأمنية والعسكرية مما أدا الى تعطيل الموارد الاقتصادية وتفاقم نسبة البطالة وانتشار المخدرات في العراق[٢٩].

أ-**البطالة واثرها على الاستقرار السياسي، التداعيات السياسية للبطالة، اثر البطالة على الفرد والمجتمع.**

البطالة واثرها على الاستقرار السياسي: - تؤدي البطالة في المجتمع إلى حالة من انعدام الاستقرار السياسي للدول التي تنتشر فيها، لان الاستقرار السياسي مرتبط بقدرة الدولة على خلق فرص العمل للمواطنين، فمن واجب الحكومة أن يتم توفير العيش الرغيد والرفاهية الى أبنائها فكلما عملت الحكومة على توفير الخدمات وفرص العمل لأفراد الشعب أزداد تمسك الشعب بهذه الحكومة، أما إذا حصل العكس فعدم فتح فرص عمل للعاطلين وعدم توفير الخدمات وامتناع الحكومة عن تقديم يد المساعدة والعون مما يولد في نفوسهم نوع من الكره تجاه الحكومة والضجر منها، وتكون البطالة من أسباب زعزعة وتدهور النظام ألامني، حيث إن الضغوط التي تترتب من الظروف المعيشية الصعبة للأفراد العاطلين عن العمل يزيد من احتمالية ارتكاب هؤلاء الأفراد للجرمية وتجاوز الضوابط وانحدار القيم والجنوح عن القوانين المجتمعية والمؤسساتية، كما تؤدي البطالة أيضا إلى نمو التيارات المتطرفة في المجتمع، وحينها يضعف الولاء والانتماء لدى المواطن العاطل عن العمل، ويخرج عن النظام العام، وبهذا ينخفض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات الحكومية والتشريعية والتنفيذية في مواجهة البطالة[٣٠].

التداعيات السياسية للبطالة: -

أن التوتر والضغط المادي الذي تُسببه البطالة في حياة الفرد وخصوصًا فئة الشبان تؤدي إلى حدوث العديد من الأحداث التي تؤثر سلبًا على القرارات السياسة والحكومية، لذلك نجد أن البطالة لجيل الشباب تؤثر بشكل كبير على القرارات السلطة السياسية للبلاد، إذ تشكل أخطار تهدد الأمن والسلم والاستقرار السياسي والحكومي فيها، أن نسبة التأثير تعتمد بشكل أساسي على معدل البطالة ومستويات التعليم لدى الشبان، إذ إنَّه كلما كان الشباب متعلمين ومثقفين كان مستوى الأضرار أو المخاطر أقل. قد تكون البطالة سببًا أساسيًا في حدوث الانقلابات التي تهدف إلى تغيير الحكم والنظام السياسي ويمكن أن تؤدي إلى تنديدات ومظاهرات معارضة للحكم والقرارات السياسية المُتخذة في تلك الحقبة. قد ترتبط بطالة الشباب بالعنف الأسري والعنف السياسي والنزاع المسلح والمليشيات في بعض المجتمعات والبلدان النامية (بلدان العالم الثالث)، إذ تزداد التوترات والخلافات بين الشباب بسبب عدم المساواة وانعدام تساو الفرص، ممّا يؤدي إلى نشوب الصراعات الداخلية في البلاد[٣١].

أثر البطالة على الفرد والمجتمع: -

١- **البطالة والفقر** : - يجب ألا نغفل ارتباط مشكلة العوز والفاقة في المجتمعات بمشكلة البطالة التي تؤدي إلى إنتشار الفقر، فضلا عن ما يصاحب ذلك من تفكك وتحلل أسري وتردي في مستويات المدخولات وما يرافق ذلك من ازدياد أعداد العاطلين عن العمل بشكل يفوق الحالات التي يعيشها المجتمع في حالة الاستقرار، وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي الذي يمر بمراحل توتر وقلق وما تخللها من مشكلات[٣٢].

٢- **البطالة والجريمة:** - البطالة تحوله المجتمع المتحضر إلى مجتمع فوضوي وتؤثر في أفراد المجتمع تأثيرا يسيطر عليه الخوف والذعر في نفوس الناس، إذ تتأثر البطالة تأثرا طرديا مع الجرمية مما يؤدي الى فقدان الأمان الاجتماعي، نجد أن العاطلين عن العمل يشعرون بالعجز والفشل وعدم الكفاءة نتيجة افتقادهم للأموال وعدم قدرتهم على سد احتياجاتهم، ناهيك عن أن العاطل يصاب بالاكتئاب والأمراض النفسية وبالبؤس مما يدفعه إلى سلوك طرق غير قانونية وغير مشروعة لمواجهة أزمات الحياة كاللجوء إلى تعاطي المخدرات والسرقة.

٣- **البطالة والتعليم :** - في ظل اتساع أعداد العاطلين عن العمل وزيادة معدلات البطالة سيتولد شعور لدى أفراد المجتمع بعدم الرغبة في التعليم وأنه قد يكون سببا مؤثرا في ازدياد نسبة البطالة مما يؤدي إلى تسرب الطلبة وتركهم الدراسة فيقل بذلك اعتبار التعليم ومدى أهميته وكذلك الشهادة وأصحابها، وزيادة نسبة التسرب من المدارس وزيادة الرسوب في جميع المراحل الدراسية بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمتطلباتهم الدراسية حيث كان هناك أعداد كبيره من الطلبة الذين انصرفوا عن الدراسة في المدارس الابتدائية سابقا.

٤- **البطالة والهجرة:** - اذا شعر الفرد أنه في المكان الخطأ، فلا بد له من البحث عن طريق للوصول إلى المكان الصحيح فيكون التفكير في ترك البلاد واتخاذ القرار بالهجرة رغم عدم سهولته نفسيا واجتماعيا ومشكلة البطالة في العراق أنتجت وخاصة بين أصحاب الشهادات والمؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج للبحث عن فرصة للعمل المناسب [٣٣].

٥- **البطالة والاغتراب والعزلة النفسية والاجتماعية :** - إن الأفراد العاطلين عن العمل يعانون من قلة الدخل أو تنعدم لديهم السيولة النقدية فلا يستطيعون إشباع حاجاتهم الضرورية فضلا عن الكمالية بطبيعة الحال يعانون من الحرمان والذل ويصابون بالإحباط ويضعف انتماؤهم لمجتمعاتهم ويقل ولاءهم له ويشعرون بالغربة في أوطانهم.

ب- البطالة وعدم استقرار المجتمع، طرق علاج ضاهر البطالة.

البطالة وعدم استقرار المجتمع: -

تتبنى الحكومة العراقية استراتيجية وطنية تهدف من خلالها على القضاء على الاختلالات الهيكلية السياسية المتأصلة في الاقتصاد العراقي، والخروج من دائرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتمادية شبه الكلية على مدخولات مصدر وحيد هو النفط، لكونه سلعة قابلة للنفاذ تتميز بتذبذب سعرها عالميا، ويجب أن تعمل الدولة على تطوير القطاع الصناعي والزراعي والخدمات، لكونها من القطاعات التي تعاني من الإهمال في أي اقتصاد، حيث أن هذه القطاعات تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفر أعداد هائلة من فرص العمل للعاطلين، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، لكون تلك الظاهرة من الظواهر الرئيسة التي عرقلة أغلب مشاريع التنمية والخدمات، وإيجاد حلول سريعة لظاهرة المهجرين وضمان العودة إلى ديارهم وتقديم فرص عمل لهم، والحث على أنشاء المشاريع الكبرى التي تستقطب العاطلين وتحثهم على العمل وترفع من مستواهم الاقتصادي والمعيشي، فبدون أن يتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني يكون الحديث عن التنمية المجتمعية مجرد أحلام[٣٤].

مكافحة الفساد الذي استشرى في مرافق الدولة ويعد من أخطر معوقات التنمية الاقتصادية وتنفيذ السياسات العامة في الدولة، والعمل على وضع الحلول العملية الجادة للقضاء عليه من خلال تفعيل وتطبيق القانون واتخاذ الإجراءات الصارمة وتطبيق العقوبات بحق المتجاوزين على المال العام. تنشيط ودعم القطاع الخاص وتفير مقومات نجاحة من خلال تسهيلات حكومية لأجل القيام بكل مهامه، وذلك بإيقاف سياسة الإغراق السلعي غير المنضبط والكف عن إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة من أجل تشجيع الإنتاج وإنجاح الأعمال التي من شئنها رفع مستوى المنتوج الوطني الزراعي والصناعي بشكل خاص، وإعفاء السلع الإنتاجية المستوردة من قبل القطاع الخاص من الضريبة الجمركية ومنحه القروض الميسرة المتوسطة والبعيدة الأمد ، وحث القطاع الخاص على توظيف العمالة العراقية بدلا من العمالة الأجنبية لأثرها على سوق العمل واستنزاف للعملة الصعبة بخروجها من البالد ومساوئها على الاقتصاد الوطني[٣٥].

تبني الدولة العراقية سياسة مالية حديثة تقوم على توجيه الإنفاق العام وإزالة الاختلال الموجود بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، وفي الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات والتشجيع على تصدير المنتوجات الوطنية بالشكل الذي يحقق الوفرة المالية والنمو الاقتصادي السليم، وأن تسهم السياسة المالية في حل مشكلة البطالة وخفض نسبتها الى أدنا المستويات من خلال تبني سياسة ضريبية متوازنة على خطوط الإنتاج؛ لان تخفيض الضرائب على العملية الإنتاجية سوف يعمل على خفض كلف الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدلات البطالة وتكوين وفرة مالية[٣٦].

طرق علاج ظاهره البطالة: –

تعتبر الدولة هي المسؤول الأول عن إيجاد حلول جذرية لحماية المجتمع من البطالة وهناك بعض الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتخاذها للحد من تفشي البطالة في المجتمع العراقي وكما يلي [٣٧]: –

١– يجب العمل على أجراء تعداد سكاني معتمد وفق أحدث الطرق المتبعة في التعداد وذلك لكون التعداد هو ضرورة قصوى يحتاجها صانع القرار السياسي حيث إن اعتماده على بيانات دقيقة يضمن اتخاذ قرارات راشدة وعقلانية لمعالجة مشكلة البطالة لاعتمادها على إحصاء علمي وسليم يضمن مخرجات سياسية فاعلة ومنطقية تعالج واقع وأسباب مشكلة البطالة وتضع الحلول والخيارات العقلانية لها.

٢– تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع القطاع الزراعي سواء كان حيواني أو نباتي لوفرة الأيدي العاملة وكل مستلزمات الإنتاج سواء كانت ارض خصبة أو مياه وفيرة.

٣– وضع الاستراتيجية الوطنية الجادة لغرض تطوير القطاعات الزراعية والصناعية في العراق لكون العراق يمتلك كافة العوامل البشرية والمادية القادرة على أنشاء صناعة وطنية وزراعة ناجحة وهنا نجد بعد الاهتمام بهذه القطاعات توافر فرص العمل التي بدورها تخفض معدلات البطالة.

٤– يتوجب على الدولة تقديم الإصلاحات السياسية العامة التجارية والاقتصادية والشروع بإيقاف العمل في سياسة الباب المفتوح وتوخي الحذر من إغراق الأسواق العراقية بالسلع المستوردة وسن الضوابط والقوانين الكفيلة بحماية الإنتاج الوطني والتشجيع على الصادرات والمنتجات المصنوعة في العراق وعدم الاعتماد الكلي على تصدير النفط.

٥- على وزارة الخارجية العمل بجهود دبلوماسية إضافية لغرض إطفاء الديون الخارجية التي ترتبت على العراق نتيجة سياسة النظام السابق وإخراج العراق من البند السابع بشكل نهائي وبدون أي متعلقات.

٦- توجيه السياسة النقدية في العراق بالطريقة التي تؤدي لوضع حلول لمشاكل البطالة من خلال من خلال عرض النقد من قبل المؤسسات النقدية في الأسواق العراقية بسعر فوائد متوازنة ومخفضة وهذا بدورة يقلل من أجمالي تكاليف عملية الإنتاج حيث يخلق فرص عمل للعاطلين.

ثانياً: - المخدرات وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

أ- المخدرات واثرها على الاستقرار السياسي، المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي، دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات.

المخدرات واثرها على الاستقرار السياسي: - في السنوات الأخيرة تخطت ظاهرة تجارة المخدرات في العراق من كونها مجرد تجارة بحتة يقوم بممارستها تجار المخدرات، وتحولها إلى أنشطة مرتبطة بالجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية والقوى السياسية والقبلية المؤثرة التي تجنى أرباح طائلة من تجارة المخدرات واستغلالها للحفاظ على نفوذها وسلطتها[٣٨].

مما لا شك فيه تسبب المخدرات بزيادة نسبة الجرائم المتعددة كالسرقة والقتل والدعارة والفساد والعنف والقمار ، حوادث الانتحار، حوادث السير، زيادة العصابات المنظمة المختصة بغسل الأموال وتسللها إلى مراكز النفوذ والتي تسببت بخسائر فادحة في الاقتصاد للدول، فهو ذلك النزيف الذي يرهق المجتمعات ويدمر نفوس الأفراد والجماعات، والمخدرات تؤدي كذلك إلى نبذ الأخلاق والارتماء في أحضان الرذيلة مثل الخيانة الزوجية والزنا والاغتصاب التي تقع غالبا تحت تأثير التعاطي كذلك تظل العديد من المشاكل المستترة لها تبعات وأضرار اذا ما تمحصنا جيدا نجد أن المخدرات تلوح في الأفق فيصبح المدمن عالة على نفسه ومجتمعه وأسرته ، ومن جهة أخرى الكثير من النفقات يتحملها اقتصاد الدول من خلال إنفاق مبالغ مالية هائلة من اجل مكافحة المخدرات وتبعاتها من صرف رواتب الموظفين والمسؤولين في الأجهزة الأمنية وإنشاء المستشفيات والمحاكم والسجون كذلك نفقات المصالح الاجتماعية من مبالغ أجور وتجهيز المعدات ومصاريف إعادة التأهيل للمدمنين طيلة مدة العلاج الخ إذ تعتبر هذه النفقات تبذيرا في الأموال كان يمكن استغلالها في زيادة إنتاج المجتمع وتدعيم موارده البشرية من اجل تقدمه وارتقاؤه[٣٩].

نلاحظ مما سبق ذكرة تأثير المخدرات على المجتمع وعلى العملية السياسية وتأثرها سلبا على أداء الحكومات التي تعاني من مشكلات انتشار وتعاطي المخدرات التي تؤثر سلبا على أداء المجتمع وتفاقم المشاكل الاقتصادية والمجتمعية والسياسية فالمخدرات هي الإرهاب الناعم الذي بات يفتك بالمجتمع العراقي حيث يتسلل الى البيوت والمدارس والجامعات حيث عمدت القوى السياسية الخارجية والعصابات المتمرسة في تجارة المخدرات بعد عام ٢٠٠٣ من استغلال انحدار الوضع الأمني وتمرير تجارتهم عبر العراق حيث اصبح العراق ممرا ومستودعها ومن ثم مستهلكا للمخدرات التي فتكت شيئا فشيئا بالشباب بل امتدت الى أعمار متفاوتة من الأطفال بعمر ١٢ عام وحتى انتشارها بين الإناث بعد أن كانت مقتصرة على فئة الذكور في العراق مما جعل هذه الفئات هدفا سهلا للجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية والتي أثرت بشكل كبير على استقرار وامن البلد.[٤٠]

المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي: – يتكون المجتمع من أفراد هم ثروة هذا المجتمع، فلابد من حماية هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع من أي ضرر قد يلحق بهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر في صحة وشخصية وكينونة هؤلاء الأفراد كالإدمان، في الإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتقضي عليها، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة إدمان المخدرات تقوم على أساس[٤١]: –

١. ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول لتلك المخدرات المهلكة، وهذا يتطلب تدريب لأفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين التي لا حصر لها.
٢. التوعية بأضرار تلك المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية. وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات.
٣. علاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان بالمال والأطباء المدربين والأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لذلك.
٤. علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هربا منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج لعدم القدرة المادية على ذلك وعدم توفر المسكن والعمل، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منهم لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع.
٥. يجب الدمج بين كل أجهزة الدولة لتحقيق هذه الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كل الجهود من المجتمع بأكمله للحفاظ على أفراده .

(شكل رقم ٣) المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي

دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات: –

أن انتشار المخدرات في المجتمعات يؤدي الى تدميره تدميرا كليا ويقوده الى الفناء لذلك توجب على الأسرة أن تتكفل بالتزام دورها الفعال للحد من انتشار أفة المخدرات من خلال تفعيل دورها في القضاء على الإدمان والتعاطي من خلال البدء من داخل الأسرة ويتوجب عليها القيام بما يلي للحد من هذه الظاهرة[٤٢]

١. أن تسيطر على الأسرة روح المحبة والألفة والمودّة، والحنان، معاملة الأطفال معاملة حسنة دافئة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف، بل وقتل شخصيتهم.

٢. كما ولا بد للوالدين من أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في كل شيء، ومراعاة أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا مسؤوليات لابد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الشخصية، فمثلا الأب المدخن لابد أن يكون إيجابيا ويعترف انه أصبح مسؤول عن أسرة وأبناء هو قدوتهم ويقلع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

٣. وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة رفاق السوء.

٤. كما وللأسرة دور في تربية أبنائهم على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

٥. مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لهم، حتى تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

٦. كما أنه يجب أيضا على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة سلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان وملاحظة إذا ظهر على أحد أبناء الأسرة تلك الأعراض، واتخاذ اللازم على الفور فكلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أكبر وأسرع.

٧. على الأسرة المتابعة الدائمة أصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة فلا أهم ولا أخطر من صديق السوء سببا للفساد بكل أوجهه وصورة.

ب– التداعيات السياسية للمخدرات، حلول ومقترحات للحد من تعاطي المخدرات.

التداعيات السياسية للمخدرات: –

يحاول تجار المخدرات تسخير الأموال في نشاطات أخرى مثل تجارة السلاح، ولعل أول المخاطر التي تهدد النظام السياسي من جراء ذلك تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام السياسي، وغالباً ما يكون هدفهم ليس الوصول إلى السلطة، وإنما إزعاج أجهزة الدولة من خلال متابعتها للمتمردين، وبالتالي سيمارسون نشاطاتهم غير المشروعة في أمان، ومما يؤكد على أثر المخدرات على النظام السياسي تسخير جزء من أموالهم في إفساد أجهزة الدولة الإدارية والسياسية من خلال شراء ذمم ذوي النفوس الضعيفة، كما يساهم تجار المخدرات في الحملات الانتخابية في بعض الدول من أجل وصول شخصيات فاسدة للسلطة، وتقوم بتمويل بعض الأحزاب السياسية كما

حصل في كولومبيا، ويتضح الأثر السلبي للمخدرات في الدور الذي لعبته في تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المواد، والدول الأكثر استهلاكاً، وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على تركيا من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون[٤٣].

حلول ومقترحات للحد من تعاطي المخدرات: –

تنفيذ ووضع برامج إعلامية مدروسة وهادفة تُعرف وتنبه بأخطار وبمضار المخدرات، والتنسيق مع ذوي الاختصاص والمشرفين على الجامعات والمدراس لوضع البرامج التثقيفية المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالصحة، ووضع برامج التوجيه المعنوي والتربوي، والعناية بالجوانب السلوكية للشباب والأطفال، وتشكيل لجان وطنية متخصصة تتولي التنسيق فيما بين بمختلف المؤسسات شبه الرسمية والرسمية منها وبين المشرفين على أنشاء برامج العمل الاجتماعي الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، والاهتمام بالشباب والمراهقين ومتابعة تصرفاتهم وسلوكهم وأصدقائهم، مع إيلاء العناية الخاصة بالظواهر الاجتماعية السلبية التي تسود المجتمع ومنها ظاهرة الاعتقاد في مخالفة القانون التي تتفشى بين شريحة الشباب، والاهتمام بعناصر تنشئة الطفل مع إيلاء عناية خاصة بتشربه لعادات وتقاليد مجتمعه والحرص على احترام القاعدة الاجتماعية والقانون، وتقدير مشاعر الأخرين، واحترام كافة معتقداتهم والعمل بما من شانه إن يستجيب لتطلعاتهم، وتلقين شريحة الشباب وحثهم على الاعتقاد الجازم في شرعية وفي صدق القوانين والانسياق لضوابط المجتمع، وضرورة التقيد بالأنماط السلوكية المستوية التي يؤمن بها المجتمع، وتعليم الشباب عدم الخروج عليها باي شكل من الأشكال وتحت أي سبب كان، ووضع سياقات وضوابط محددة لاستخدام الكيمياويات المستعملة في تحضير وتصنيع المخدرات والعمل على ضبط كل عمليات غسيل الأموال، حيث يعاد استثمارها من جديد في تجارة المخدرات وفي ارتكاب الكثير من الجرائم[٤٤].

الخاتمة

أن المخدرات من أخطر الخبائث التي انتشرت في المجتمع في الآونة الأخيرة، لما تسببه هذه الآفة من أضرار وكوارث على الفرد والمجتمع وعلى الاستقرار السياسي للدول، لذا يجب على الدولة والحكومة محاربتها بقوة وبكل الوسائل المتاحة، وإيقاع أقصي عقوبة ممكنة على المروجين لهذه الآفة الخطيرة، كما ويجب على السلطة التشريعية سن القوانين الرادعة لمتعاطي المخدرات ومروجيها للمحافظة على النسيج الاجتماعي والترابط الأسري داخل المجتمع[٤٥].

أما البطالة فهي مشكلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية، وللبطالة آثرها على الصحة النفسية والجسدية، إذ إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غريهم، ووجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يبحث عن هذا العمل لكن دون جدوى وعليه فإن العاطلين عن العمل هم ثلاث شرائح[٤٦]:

١- من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع تحدده الدراسة الميدانية.

٢- من عملوا سابقا وهم يبحثون جيدا عن فرص عمل جديدة.

٣- فئة الشباب البالغين سن العمل والباحثين عنه.

وتعرف البطالة أيضا أنها توقف العامل عن العمل مع القدرة عليه بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه ومما تقدم نجد أن البطالة أفه خطيرة على المجتمعات لابد من تدخل الدولة في معالجتها وحل هذه المشكلة وحماية المجتمع من أثارها السلبية وبالتالي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي والسياسي فقد تم تناول إشكالية البطالة كما سبق ذكره وطرق معالجتها وأساليب الحل وأثرها وانعكاساتها السياسية، والبطالةُ تعني عدم وجود المرء لأي وظيفة يمارسها، مع استمرار البحث والسعي والانخراط في نطاق القوى العاملة، وتتنوع أسباب البطالة وتختلف، ويرجع أهمها إلى التكدس والزيادة في أعداد السكان بما لا يوائم المتطلبات الوظيفية المطروحة، إلى جانب قلة الخبرة لغالبية الخريجي الجدد، وتفضيل أصحاب العمل لاستقطاب عامليْ من خارج البلاد، وغيّرهُ، مما يؤدي إلى الركود العام في المجتمع، وانتشار الجريمة، والتفكك الأسري، لعدم القدرة على توفير أدنى متطلبات الحيّاة، ويمكنُ التقليل من أثر البطالة من خلالِ العمل الحر، أو العمل عبر الأنترنت، أو تمويل المشاريع الصغيرة، وتدريب الأفراد، وغيره من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها حكومات البلاد بالدرجة الأولى[٤٧].

الهوامش

---

1 investopedia.com What Is Unemployment? Adam Hayes, Updated December 08, 2022.

[٢] **حنان عبد الخضر هاشم وأخرون، مصدر سبق ذكرة ص ١**

[٣] **حسام الدين زكي بنيان وميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، مجلد٩، تموز ٢٠٠٣، ص ٤٥**

[٤] **المصدر نفسة، ص ٤٥**

[٥] **عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٠٨، العدد ١١، ص١**

8 What Is Unemployment? **مصدر سبق ذكرة**

[٧] **عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البصرة، صيف- خريف ٢٠٠٨، العددان٤٣-٤٤، ص ٩٩-١٠٠**

[٨] **طارق محمد، مقالة أنواع البطالة، ٥ يناير ٢٠٢١، متوفرة على الموقع الإلكتروني https://mawdoo3.com/.**

[٩] **المصدر نفسة.**

[١٠] **المصدر نفسة.**

[١١] **مي السيد احمد، مقالة تعريف البطالة الموسمية، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ متوفرة على الموقع الإلكتروني https://mawdoo3.com/.**

[١٢] **فريق حلوها، مقالة البطالة أسبابها وعلاجها، ٢٠١٧/٤/١٢، أخر تحديث ٢٠٢٢/١١/٥، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.hellooha.com/articles/63.**

[١٣] **المصدر نفسة**

[١٤] **المصدر نفسة**

[١٥] **المصدر نفسة.**

[١٦] **عبد الرسول عبد جاسم، مصدر سبق ذكرة، ص ٣.**

2 What is Unemployment? – Definition of Unemployment.

managementstudyguide.com

[١٨] حنان عبد الخضر هاشم وأخرون، مصدر سبق ذكرة، ص ٨٨-٩٣

[١٩] زيان كلتومة وطاجر سيهام، ادراك النسق الأسري المضطرب عند المراهق المدمن على المخدرات البالغ من العمر (١٢-٢٠) سنة،٢٠١٤-٢٠١٥، جامعة مولود معمري، الجزائر، ص ٤٦

[٢٠] المصدر نفسة، ص ٤٦

[٢١] زيان كلتومة وطاجر سيهام، مصدر سبق ذكرة، ص ٤٧

[٢٢] عادل فاخر، المخدرات في العراق إرهاب من نوع أخر، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics .

[٢٣] علي هادي حميد الشركاوي، تأثير المخدرات في العلاقات الدولية،١/تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الموقع الإلكتروني شبكة النبأ المعلوماتية(annabaa.org)

[٢٤] عادل فاخر، نقلا عن، مصدر سبق ذكرة.

[٢٥] عمار، مقالة المخدرات، تعريفها، أنواعها، أضرارها، أسبابها،١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني www.starshams.com

[٢٦] رغد نصيف جاسم وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط ١، بغداد، ٢٠١٩، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص ٢٣

[٢٧] المصدر نفسه، ص ٨٣

[٢٨] اروى، بحث عن المخدرات ملف كامل عن كل ما يخص المخدرات،٣٠ يناير ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني https://ab7as.net/

[٢٩] عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة بعد عام ٢٠٠٣واقعها، وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسة العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص ١٤

[٣٠] عبد الرسول عبد جاسم، مصدر سبق ذكرة، ص ١٥

[٣١] عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سبق ذكرة، ص ١٠٤

[٣٢] عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكرة، ص٢٢

[٣٣] المصدر نفسه، ص ٢٣

[٣٤] ئاسو صالح سعيد وأركان سعيد خطاب، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية، Vol. 5 No. 18،٢٠٠٨/٧/١ (٢٠٠٨)، متوفر على الموقع الإلكتروني https://jperc.uobaghdad.edu.iq/

[٣٥] د. عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكرة، ص ٢٥

[٣٦] المصدر نفسه، ص ٢٦

[٣٧] عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكرة، ص٢٨

[٣٨] علي احمد رحيم، الانعكاسات السلبية لتجارة المخدرات المتنامية في العراق، منتدى فكرة، ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني www.washingtoninstitute.org

[٣٩] عادل فاخر، المخدرات في العراق أفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics

[٤٠] المصدر نفسة.

[٤١] أميرة محمد ياسين، رؤية إسلامية لدور بعض المؤسسات التربوية في الوقاية من خطر المخدرات، ١٤١٣هـ، كلية التربية جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، ص ٥٧-٦٣

[٤٢] أميرة محمد ياسين، مصدر سبق ذكرة، ص ٨٧ - ٩٣

[٤٣] علي هادي حميد الشركاوي، مصدر سبق ذكرة.

[٤٤] اروى، مصدر سبق ذكرة.

[٤٥] بن عبيد سهام، جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٣، ص١٧٢

[٤٦] عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكرة، ص٣

[٤٧] عدنان عبد الأمير مهدي، المصدر نفسة، ص٣

قائمة المصادر

أولا: - قائمة الكتب: -

١- محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح أحياء علوم الدين، ج١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٤٩٤م

٢- أمينه إبراهيم بدوي، د. محمود فتوح سعدات، الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة، فلسطين٢٠١٦

٣- حنان عبد الخضر هاشم وأخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الأثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة،٢٠١٠، المجلد ٣، العدد ١٦

٤- حسام الدين زكي بنيان وميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، مجلد٩، تموز ٢٠٠٣

٥- عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٠٨، العدد ١١

٦- عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البصرة، صيف- خريف ٢٠٠٨، العددان٤٣-٤٤

٧ رغد نصيف جاسم وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط ١، بغداد، ٢٠١٩، الدار الجامعية للطباعة والنشر

ثانيا: - الدوريات

١- زيان كلتومة وطاجر سيهام، ادراك النسق الأسري المضطرب عند المراهق المدمن على المخدرات البالغ من العمر (١٢-٢٠) سنة،٢٠١٤-٢٠١٥، جامعة مولود معمري، الجزائر

٢- عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة بعد عام ٢٠٠٣واقعها، وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسة العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد

٣- أميرة محمد ياسين، رؤية إسلامية لدور بعض المؤسسات التربوية في الوقاية من خطر المخدرات، ١٤١٣هـ، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

٤- بن عبيد سهام، جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٣

ثالثاً: - الأنترنت

١- طارق محمد، مقالة أنواع البطالة، ٥ يناير ٢٠٢١، متوفرة على الموقع الإلكتروني https://mawdoo3.com/.

٢- مي السيد احمد، مقالة تعريف البطالة الموسمية، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ متوفرة على الموقع الإلكتروني https://mawdoo3.com/

٣- فريق حلوها، مقالة البطالة أسبابها وعلاجها، ٢٠١٧/٤/١٢، أخر تحديث ٢٠٢٢/١١/٥، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.hellooha.com/articles/63

٤- What is Unemployment? – Definition of Unemployment managementstudyguide.com .

٥- عادل فاخر، المخدرات في العراق إرهاب من نوع أخر، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics

٦- علي هادي حميد الشركاوي، تأثير المخدرات في العلاقات الدولية،١/تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الموقع الإلكتروني شبكة النبأ المعلوماتية(annabaa.org)

٧- عمار، مقالة المخدرات، تعريفها، أنواعها، أضرارها، أسبابها،١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني www.starshams.com

٨- اروى، بحث عن المخدرات ملف كامل عن كل ما يخص المخدرات،٣٠ يناير ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني https://ab7as.net/

٩- ئاسو صالح سعيد وأركان سعيد خطاب، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية، Vol. 5 No. 18،٢٠٠٨/٧/١ (٢٠٠٨)، متوفر على الموقع الإلكتروني https://jperc.uobaghdad.edu.iq/

١٠ علي احمد رحيم، الانعكاسات السلبية لتجارة المخدرات المتنامية في العراق، منتدى فكرة، ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني www.washingtoninstitute.org

١١ عادل فاخر، المخدرات في العراق أفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics

١٢ investopedia.com What Is Unemployment? Adam Hayes, Updated December 08, 2022